

Distr.: General
22 April 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٠٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١١/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد نامبيار (وكيل الأمين العام ومدير مكتب الأمين العام)

الرئيس: السيد بادجي (السنغال)

المحتويات

اعتماد جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

مشروع برنامج عمل اللجنة

حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، عمان،

١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

اعتماد جدول الأعمال

١ - اعتمد جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - الرئيس المؤقت: دعا اللجنة إلى النظر في الترشيحات لمنصب رئيس اللجنة ونائب رئيسها ومقررها.

٣ - السيد حبيب منصور (تونس): قال إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد تدهورت في الماضي القريب تدهورا كبيرا، وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة. ودعا جميع الأطراف المهتمة إلى بذل كل جهد لإنهاء المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني يوميا.

٤ - ورشح السيد بادجي (السنغال) لإعادة انتخابه لمنصب الرئيس، والسيد تانين (أفغانستان) والسيد مالميركا دياز (كوبا) لإعادة انتخابهما لمنصب نائب الرئيس، والسيد بورغ (مالطة) لمنصب المقرر.

٥ - السيد زين الدين (ماليزيا): ثنى على الترشيح.

٦ - وتم انتخاب السيد بادجي (السنغال) والسيد تانين (أفغانستان) والسيد مالميركا دياز (كوبا) والسيد بورغ (مالطة) بالتركية.

٧ - السيد بادجي (السنغال): تولى الرئاسة.

٨ - السيد نامبيار (وكيل الأمين العام ورئيس ديوانه): قال، وقد تلا بيانا من الأمين العام، إن التطورات الإيجابية الأخيرة في الجبهة الدبلوماسية، قد بعثت بعض الأمل في أن يمكن التوصل أخيرا إلى سلام شامل وعادل ودائم. وفي الوقت نفسه، فإن تصعيد العنف في مطلع عام ٢٠٠٨ يذكّر بمشاشة الوضع على الأرض.

٩ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وبإيجاد حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين كي يتسنى لجميع الفلسطينيين العيش في سلام وكرامة وأمن. وإنها تدعم بنشاط العملية التي بدأت في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد دل المؤتمر، الذي حضرته ٥٠ حكومة، بما فيها الدول الأعضاء الرئيسية في جامعة الدول العربية، إلى جانب المنظمات الدولية، على بداية جديدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وكانت مشاركة الدول العربية تحت شعار مبادرة السلام العربية، حاسمة بالنسبة لإحراز التقدم في تحقيق السلام الإقليمي.

١٠ - وقال إن من دواعي الغبطة أن الرئيس عباس، رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت قد شرعا في محادثات منتظمة بشأن المسائل الرئيسية. وكذلك بدأت الاجتماعات بين فريقيهما للمفاوضات. وقد اتفقت الرباعية على الاجتماع بصورة منتظمة لاستعراض التقدم المحرز ولتقديم الدعم لجهود الطرفين. ومن المطمئن أيضا أن مؤتمر المانحين، الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قد عزز الدعم الدولي الواسع لعملية السلام المحددة. وكانت سبع وثمانون حكومة ومؤسسة دولية قد حضرت المؤتمر، وتعهدت بمبلغ يزيد على ٧ بلايين دولار من المساعدة للسلطة الفلسطينية. ورحبت أيضا بخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية التي قدمها رئيس الوزراء الفلسطيني فياض.

١١ - وقال إن ثمة حاجة ملحة إلى النجاح في تحقيق التحسينات على الأرض من أجل تعزيز العملية السياسية. وهكذا فإن ممثل الرباعية، السيد بلير، قد شرع في مهمة التأكد من تنفيذ المشاريع الرامية إلى دعم الانتعاش

أن يظل المجتمع الدولي فاعلا ومركزا اهتمامه فيما يتعلق بتعهده بمساعدة الطرفين في سعيهما لتحقيق السلام.

١٦ - وقال إن الأمم المتحدة، وما يقرب من ٢٠ وكالة في الميدان، ستواصل الوفاء بمسؤوليتها وهي مساعدة وحماية جميع الأشخاص المتأثرين بالتراع. ودعا المانحين إلى الوفاء بالتزاماتهم الأساسية التي عقدها في باريس. وأضاف أن المنسق الخاص التابع للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط ومثله الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية يعمل بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والبرامج الإنمائية التي تهدف إلى تحسين الحالات المعيشية الكثيرة للشعب الفلسطيني.

١٧ - ومضى يقول إن الأمين العام سيواصل دعم جهود رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل، مشجعا إياهما على إحراز تقدم ملموس بشأن جميع مسائل الوضع الدائم. وقال إنه سيعمل مع زملائه في الرباعية والشركاء الإقليميين على تعزيز تطبيق خارطة الطريق وتحقيق السلام والأمن لدولة فلسطين ودولة إسرائيل، وذلك وفاء بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وكذلك مبادرة السلام العربية.

١٨ - وأعرب عن امتنانه لجميع أعضاء اللجنة لما قاموا به من عمل هام، وكرر الإعراب عن دعمه الكامل للمهمة التي يؤديونها.

١٩ - الرئيس: قال متحدثا بصفته ممثل السنغال، إن ولاية اللجنة - وهي كفالة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - هي الآن، في ضوء التدهور الجاري في الأحوال المعيشية في الأراضي المحتلة، أهم منها في أي وقت مضى. ومع ذلك، قال إنه لا يعني وجوب التصدي للحالة بالعمل ضد حقوق ومصالح حكومة إسرائيل، التي تقيم معها

الاقتصادي الفلسطيني - وذلك شرط حاسم لبناء أساس قوي لدولة فلسطينية في المستقبل.

١٢ - بيد أن عددا من الأحداث التي وقعت في عام ٢٠٠٨ قد أعاق التقدم. فالعمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والهجمات الفلسطينية بالصواريخ ومدافع الهاون على جنوب إسرائيل وتوسيع المستوطنات، وخاصة في القدس الشرقية وحولها، كان لها جميعا أثر سلبي على عملية السلام المحددة.

١٣ - ومضى يقول إنه قد أدان مكررا إطلاق الصواريخ على المدنيين من قبل المجموعات الفلسطينية. وإنه قد كرر الدعوة أيضا ضد الإجراءات غير المتناسبة وإلى أكبر قدر من ضبط النفس من جانب إسرائيل في عملياتها العسكرية. وقال إن جميع الأطراف تقع على عاتقها مسؤولية التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وعدم الإضرار بالمدنيين.

١٤ - وقال إن قرار إسرائيل فرض إغلاق كامل لقطاع غزة قد قطع طريق وصول المؤن الحيوية التي يحتاجها سكان سبق أن أصبحوا معدمين. ولقد أظهرت الثغرة التي أحدثت مؤخرا في الحدود بين غزة ومصر ما بلغه اليأس لدى سكان غزة العاديين، حيث عبر الألوف الحدود إلى مصر بحثا عن الطعام والاحتياجات اليومية الأساسية. وذكر إسرائيل بالتزاماتها تجاه سكان غزة المدنيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قوانين الاحتلال، التي تظل منطبقة طالما استمرت سيطرة إسرائيل على الأرض وسكانها.

١٥ - وأعرب عن تأييده لاقتراح السلطة الفلسطينية بأن تقوم بإدارة معابر غزة. وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يساعد في استعادة وحدة قطاع غزة والضفة الغربية ضمن الإطار الشرعي للسلطة الفلسطينية. وذلك أمر حيوي من أجل تحقيق اتفاق سلام قابل للتطبيق. وفي حين ينبغي للطرفين فيما بينهما أن يتوصل إلى حل للتراع، فإن من المهم

الأمين العام وآخرون ضمن منظومة الأمم المتحدة من أعمال النهوض بقضية الشعب الفلسطيني.

٢٢ - وقال إن عملية السلام التي شرعت في مؤتمر أنابوليس والزيارة التي قام بها عقب ذلك رئيس الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط، ونجاح مؤتمر المانحين في باريس، قد بعثت آمالا كبيرة. ومع ذلك، فمن الضروري عدم إغفال الواقعية. فهناك الكثير مما يجب إنجازه من قبل جميع الأطراف المعنية - الأمم المتحدة، والأمين العام، واللجنة، وآخرين، في السنة الحالية. وقال إن حكومته قد اشتركت في أنابوليس في مفاوضات ثنائية بشأن مسائل الوضع النهائي مع الطرف الإسرائيلي. ومن المؤسف أنه لم تبد أية دلائل ملموسة على التقدم في تنفيذ المرحلة الأولى من خارطة الطريق منذ ذلك المؤتمر.

٢٣ - ومضى يقول إنه لم يتم الوفاء بأي من الالتزامات التي تحملتها الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ خارطة الطريق. وحدثت زيادة في النشاط الاستيطاني، والتقييد الجاري لحركة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية حيث يوجد ما يقرب من ٦٠٠ نقطة تفتيش، ولا يزال هناك ١٢ ٠٠٠ سجين فلسطيني، ومأساة غزة. وفي هذه الأثناء، قال إن حكومته تفعل أقصى ما في مقدورها للوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

٢٤ - وقال إن الحالة الراهنة تنذر بالخطر وإن ثمة ضرورة لاتخاذ خطوات عاجلة لإنقاذ عملية السلام وتلافي المزيد من الفشل. وإنه لا بد للأمين العام وفريقه من بذل كل مجهود للحيلولة دون تهميش الرباعية. ولا بد له من أن يطلب، بواسطة الرباعية، وخاصة ممثل الولايات المتحدة، تقريراً عن تنفيذ خارطة الطريق وانتهاكات الالتزامات المقطوعة. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يبين أن عملية السلام التي شرع بها في أنابوليس تؤدي نتائج إيجابية.

السنگال علاقات دبلوماسية وتعاونية على أساس الاحترام والثقة المتبادلين. ولذا، فإن حكومته لم تتردد في أن تحت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على النظر جدياً في المعاناة اليومية التي يقع تحت وطأها الفلسطينيون وعلى أن تضع فوراً حداً لحالتهم البائسة. وأضاف أنه لا القوة غير المشروعة ولا سياسة الأمر الواقع يمكن أن تحقق حكم القانون أو تبرر الاحتلال غير المشروع. وقال إنه يجدر أن تُذكر حقائق واضحة وهي أن البعض يرغب في أن يرى زوال اللجنة هي وهيئات أخرى تعالج قضية فلسطين في الأمم المتحدة.

٢٥ - ومضى يقول إن كثيراً من العقبات قد اعترضت حل قضية فلسطين منذ أن طرح البند لأول مرة أمام الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧. ومع ذلك، قال إنه لا يزال يؤمن بأن المنظمة، وفوق كل شيء مجلس الأمن، الذي كان صمته وعدم فعله شيئاً مما يؤسف له، قادرة على أن تتوصل إلى حل عادل ودائم للتراع. وأعرب عن تأييده لجميع الجهود التي تبذلها الرباعية لمساعدة الطرفين على إيجاد حل سلمي للتراع عن طريق الحوار والتفاوض. ولذا، قال إنه يرحب بالعملية التي شرع بها في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وأعرب عن الأمل في أن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة، تعيش في سلام وأمن مع دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٢٦ - السيد رياض منصور (المراقب عن فلسطين): قال إن الحكومة والشعب الفلسطيني يكافحون في أحوال صعبة لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولتهم الخاصة بهم في كافة المناطق التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفاوض عليه لمسألة اللاجئين استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). ولذا، أعرب عن تقدير حكومته لما تقوم به اللجنة ويقوم به

الثاني/يناير، قد فوضا كلاهما فريقيهما إجراء "مفاوضات مباشرة ومستمرة" بشأن جميع المسائل الأساسية. وأيضاً، قام رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بزيارة المنطقة واجتمع بالرئيس عباس وكبار المسؤولين الفلسطينيين في رام الله.

٢٧ - وفي مجال المساعدة الدولية، تم في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، التعهد بما يزيد على ٧ بلايين دولار في مؤتمر للمانحين الدوليين مدته يوم واحد وحضره ٨٧ بلداً، في باريس، فرنسا. وفي تلك المناسبة كشف رئيس الوزراء فياض النقب عن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر كانت الرابعة قد أصدرت بياناً أكدت فيه من جديد أهمية بناء القدرات الاقتصادية والمؤسسية الفلسطينية، وأعربت عن قلقها إزاء الإعلان عن عطاءات لبناء بيوت في هار هوما/جبل أبو غنيم في القدس الشرقية، وأدانت استمرار إطلاق الصواريخ من غزة إلى إسرائيل. وأكدت من جديد قلقها العميق إزاء الأحوال الإنسانية في قطاع غزة. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً رحب فيه بمؤتمر باريس للمانحين، وحث على الإسراع في دفع ما تم التعهد به، وناشد فيه تقديم المساعدة في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وفي بناء المؤسسات الفلسطينية (SC/9216-PAL/2097)، وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قامت الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المساعدة الاجتماعية - الاقتصادية (PEGASE)، وهي الأداة الجديدة لإيصال المساعدة الإنمائية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بإصدار أول دفعة للموظفين المدنيين الفلسطينيين وقدرها ٢٢ مليون يورو.

٢٨ - ومن ناحية أخرى، كان مجلس الأمن قد أحقق في الاتفاق على مشروع بيان رئاسي في جلسته المعقودة بناء على طلب من المجموعة العربية في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ لبحث الأزمة الإنسانية في غزة. وفي ٤ شباط/فبراير

٢٥ - وأعرب عن امتنان وفده لمبلغ ٧,٧ بليون دولار الذي أُفرد لبناء المؤسسات والذي تم التعهد به في مؤتمر المانحين في باريس. بيد أنه تساءل كيف يمكن بناء المؤسسات بينما يرزح سكان غزة تحت وطأة العقوبات الكاملة، والوضع هناك على هذا القدر من الكآبة، وحيث ليس بإمكان السكان ولا البضائع التنقل في الضفة الغربية، وبينما يستمر نمو المستوطنات في القدس وحولها وفي أماكن أخرى. والحقيقة أن الجانب الإسرائيلي يعمل على إحباط جميع الإنجازات الإيجابية التي تحققت في باريس. ولذا، ينبغي لجميع الأطراف مضاعفة الجهود لاستعادة عملية السلام قبل فوات الأوان.

آخر التطورات منذ اجتماع اللجنة السابق

٢٦ - أحاط الرئيس علماً بعدة تطورات إيجابية فيما يتصل بالتفاهم المشترك الذي توصل إليه الرئيس عباس ورئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت في مؤتمر أنابولس المعقود في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وكان مكتب اللجنة قد أصدر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر بياناً رحب فيه بذلك التفاهم المشترك (GA/PAL/1070)، وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عيّن الأمين العام السيد روبرت هـ. سيري، من هولندا، الذي كان مبعوثه لدى الرباعية، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثله الخاص لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وكانت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية قد افتتحت رسمياً في القدس في اجتماع للجنة التوجيهية المشتركة برئاسة وزيرة الخارجية الإسرائيلية تzipي ليفني ورئيس المفاوضين الفلسطينيين أحمد قريع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وكان رئيس السلطة الفلسطينية عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت، اللذان اجتمعا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لأول مرة منذ مؤتمر أنابولس، واجتمعا مرة ثانية في ١٨ كانون

٣٣ - السيد ويتلي (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا): قال إن الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل أزمة من صنع الإنسان ولم يكن عَرَضاً. وفي السنتين السابقتين قُتل أو أُصيب مئات من الأطفال الفلسطينيين على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية. وقُتل أو أُصيب أيضاً عشرات جراء القتال فيما بين الفئات الفلسطينية، وكان عدد صغير من الأطفال الإسرائيليين ضحية هجمات قامت بها فئات متطرفة. إلا أن الغالبية العظمى من الإصابات كانت نتيجة لقواعد القتال المتساهلة لقوات الدفاع الإسرائيلية وانعدام المساءلة عن الإصابات بين المدنيين. ومعدل الإصابات آخذ في الارتفاع منذ مؤتمر أنابوليس. وفي تلك الفترة كانت نسبة إصابات الفلسطينيين إلى إصابات الإسرائيليين ٤٥ إلى ١.

٣٤ - وفي حين أن من غير المرجح أن يحقق الحصار المفروض على قطاع غزة الأهداف التي يريدها له مؤيدوه، فإنه يهيئ لتفجر أزمة إنسانية كبرى وذلك نتيجة لتزايد صعوبة إيصال المساعدة. وفي أي حال فإن استمرار اعتماد المنطقة على المساعدة الدولية لا يمكن أن يدوم ولن يسفر إلا عن اليأس والتطرف. ولا يمكن إلا لوقف إطلاق النار، بما في ذلك وضع حد لكل من إطلاق صواريخ القسام وغارات قوات الدفاع الإسرائيلية على المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، مع فتح جميع معابر غزة تحت إشراف السلطة الفلسطينية، أن يسمح بتنقل السكان والبضائع، وذلك شرط مسبق لإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء.

٣٥ - الرئيس: قال إن اللجنة ستتخذ الخطوات لحشد مجتمع المانحين الدولي ضد حصار الأرض الفلسطينية المحتلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٢.

٢٠٠٨، أصدر مكتب اللجنة بياناً أعرب فيه عن الأسف لإخفاق مجلس الأمن في اتخاذ إجراء استجابة للحالة في الأرض الإسرائيلية المحتلة وحذر من خطورة الأنشطة الإسرائيلية التي تقوض التفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في أنابوليس (GA/PAL/1071).

مشروع برنامج عمل اللجنة (A/AC.183/2007/CRP.1)

٢٩ - الرئيس: عرض مشروع برنامج عمل اللجنة (A/AC.183/2007/CRP.1).

٣٠ - تم اعتماد مشروع برنامج العمل.

حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، عمان، ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (ورقة العمل رقم ١)

٣١ - الرئيس: لفت الانتباه إلى البرنامج المؤقت لحلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، عمان، ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الوارد في ورقة العمل رقم ١. وقال إن هدف الحلقة الدراسية هو البناء على قوة الدفع الإيجابية التي أوجدها مؤتمر أنابوليس. وأضاف أن الدعوات كانت قد أرسلت إلى خبراء معروفين عالمياً، بمن فيهم الخبراء الإسرائيليون والفلسطينيون، وإلى ممثلي الأمم المتحدة والمراقبين والبرلمانيين وممثلي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وممثلي المجتمع المدني.

٣٢ - وتم اعتماد برنامج العمل المؤقت لحلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، عمان، ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

بيان من مدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى